



نوفمبر/تشرين الثاني 2009، المجلد 7، العدد 9
ميشيل دَن، رئيسة التحرير
انتصار فقير، مساعدة التحرير

نظرات وتحليلات

العراق: تداعيات القانون الانتخابي
سام باركر

مصر: الجماعة تواجه تحديات قيادية
إبراهيم الهضيبي

مصر: المعاني السياسية للاحتجاجات العمالية
سيف نصر اوي

فلسطين: أين حماس في الضفة الغربية؟
عمران الرشق

الشرق الأوسط: ما بعد الفكر الجهادي وحتمية التحول الديمقراطي
عمر عاشور

المغرب: في انتظار قانون صحافة جديد في عصر الإعلام المستقل
عزيز الدواي

أخبار

لبنان: تعيين حكومة جديدة
فلسطين: التباس انتخابي؛ إرجاء اتفاق المصالحة
الكويت: رئيس الوزراء تحت المجهر
السعودية: التمرد الحوثي؛ العفو عن صحافية
مصر: منع زعيم معارض من السفر
العراق: إرجاء الانتخابات؛ الحكومة الكردية الجديدة تقسم اليمين
السودان: عرقلة تسجيل الناخبين؛ استراتيجية أمريكية جديدة
الإمارات العربية المتحدة: إعادة تعيين الرئيس
تونس: الانتخابات الرئاسية والتشريعية

ليبيا: الإفراج عن إسلاميين

أحداث سياسية مقبلة
آراء من الإعلام الأمريكي
اقرأ

نظرات وتحليلات

العراق: تداعيات القانون الانتخابي سام باركر

من المرتقب إجراء الانتخابات التشريعية الثانية في النظام الدستوري الجديد في العراق في 16 يناير/كانون الثاني 2010. الرهانات عالية. هل سيحصل انتقال سلمي للسلطة؟ هل سيكون الجيش العراقي مالياً للحكومة الجديدة؟ هل ستؤدّي حكومة انتقالية ضعيفة والتقلب السياسي الناجم عن تشكيل ائتلاف حاكم وخفض الولايات المتحدة عدد جنودها إلى النصف بحلول أغسطس/آب، إلى عدم الاستقرار؟

لقد تجاوز البرلمان العراقي عقبة أساسية في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني عبر إقرار القانون الضروري لإجراء الانتخابات، وذلك بعد انقضاء أكثر من ثلاثة أسابيع على المهلة التي كانت قد حُدّدت في البداية بسبب المشاحنات المطوّلة حول مشروع القانون. وكان العائق الرئيس هو كيفية التعامل مع محافظة كركوك الغنية بالنفط، وفي شكل أوسع نطاقاً، الخلاف بين الحكومة المركزية في بغداد وبين حكومة إقليم كردستان التي تتمتع باستقلال ذاتي واسع. تسعى حكومة إقليم كردستان إلى ضم كركوك قانونياً إليها، وقد نجحت العام 2005 في إدراج بند في الدستور العراقي ينص على إجراء استفتاء شعبي حول وضع المحافظة. لكن هذا الاستفتاء أرجئ إلى أجل غير مسمى لصالح عملية دبلوماسية تقودها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لمسألة الأراضي بين حكومة إقليم كردستان وبين الحكومة المركزية.

منذ العام 2005 هاجرت أعداد كبيرة من الأكراد إلى كركوك، مما أدّى إلى قلب التوازن الديمغرافي في المحافظة لصالحهم. ويزعم السياسيون العراقيون في بغداد وحلفاؤهم من العرب والتركماني في كركوك أن الأحزاب الكردية تلاعبت بلوائح الشطب. كما يبدون استياءهم من تشجيع القادة الأكراد لهذه الهجرة ويعتبرونها محاولة للتأثير في تسوية وضع كركوك، سواء تم ذلك عن طريق الاستفتاء أم التفاوض. أما القادة الأكراد فيزعمون أن هذه الهجرة تسمح لكركوك بأن تستعيد سكانها الأكراد الذين أقاموا فيها تاريخياً، بعدما تم "تعريبها" كجزء من المجهود الذي بذله صدام حسين لإحكام قبضته على المحافظة الحساسة استراتيجياً. ويُسلم معارضو الأكراد بأن عودة أبناء كركوك الأكراد إلى المحافظة أمر طبيعي في جزء منها ولا يعترضون عليها. لكنهم يعتبرون أن الجزء الأكبر من هذه العودة المشروعة حصل في المرحلة التي أعقبت الاجتياح الأمريكي مباشرة في 2003-2004، وأنه كان للهجرة بعد العام 2005 هدف سياسي واضح.

علاوة على ذلك، عرقلت قضية كركوك ومسألة هجرة الأكراد إقرار القانون المتعلق بانتخابات مجالس المحافظات. ففي يوليو/تموز 2008، أقر البرلمان قانوناً على الرغم من المعارضة الكردية (وقد فرض عليه الرئيس العراقي جلال طالباني حق النقض - الفيتو-) تضمّن آلية خاصة وموقّنة لتقاسم السلطة في كركوك بهدف عدم مكافأة الأكراد على هذه السياسة. وبعدها وافق العراقيون في نهاية المطاف على إرجاء انتخابات مجلس محافظة كركوك إلى أجل غير مسمى، شكل البرلمان ما يُعرف بـ"لجنة المادة 23" للتدقيق في صحة لوائح الشطب في كركوك وشرعية الهجرة الكردية، غير أن هذا المجهود لم يثمر عن أي نتيجة.

في النقاشات حول الانتخابات الوطنية، اقترح نواب مناهضون للأكراد عدداً من الآليات المختلفة التي استنبطوها خصيصاً لكركوك. وعرضت المقترحات الأولى إنشاء دوائر انتخابية خاصة من أجل ضمان حد أدنى من التمثيل

للمجموعات الإثنية غير الكردية في كركوك. كما اقترحت البدائل التي قُدّمت لاحقاً استعمال لوائح الشطب لعام 2004 في كركوك، وتتيح بعض الخيارات أيضاً للناخبين المسجلين على لوائح 2009 إنما ليس على لوائح 2004 التصويت بصورة مؤقتة. منذ البداية، رفض الأكراد كل المساعي لمعاملة كركوك بطريقة مختلفة عن أي محافظة أخرى. ولم يجر التصويت قط على أي من هذه المقترحات لاعتماده أو إسقاطه، فقد زعم القادة العراقيون أنهم يخشون فيتو آخر من طالباني.

يتوافق القانون الذي أُقرّ في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني في شكل شبه كامل مع الموقف الكردي. فهو لا يأتي على ذكر كركوك سوى في المادة السادسة التي تنص على آلية يستطيع القادة العراقيون أن يدعوا بموجبها إلى التحقيق في لوائح الشطب في أي محافظة يتجاوز فيها معدل النمو السكاني السنوي الخمسة في المئة. ونظراً إلى فشل لجنة المادة 23 في إحراز أي تقدّم نحو هدف مماثل، على الأرجح أن أحكام المادة السادسة ستبقى مجرد إمكانية نظرية ستضيع في دوامة عقد الصفقات عقب الانتخابات.

في نهاية المطاف، تبدو هذه النتيجة عادلة. ففيما سيتم وضع آلية إذا تبيّن أن هناك تلاعباً كردياً فاضحاً بلوائح الشطب، يبدو أن الأمر الأساسي الذي تعترض عليه القوى المناهضة للأكراد هو سياسة الأحزاب الكردية المؤيدة للهجرة التي لا يمكن اعتبارها غير قانونية على الرغم من أنها قد تكون مثيرة للاعتراض، ومن شأن معاقبة الأكراد عليها عن طريق قانون الانتخابات أن تقوّض العملية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، حققت القوى المناهضة للأكراد نصراً صغيراً. فالجدل واقتصار ذكر كركوك على الحد الأدنى في القانون سوف يقوّضان الجهود التي يبذلها الأكراد لاستعمال نتائج الانتخابات بمثابة دليل على أن كركوك تنتمي قانونياً إلى كردستان.

النقاشات حول وضع كركوك في قانون الانتخابات التشريعية وقانون انتخابات مجالس المحافظات خير مثال عن عرقلة النزاع العربي-الكردية الأوسع نطاقاً (المرتبط بالأراضي والنفط والتعديل الدستوري) للتقدّم السياسي في العراق خارج المسائل المحددة المعنوية. كما تُذكر بأنه يتعيّن على القادة العراقيين أن يتوصلوا، بدعم من الأمم المتحدة ومن القوة الدبلوماسية للولايات المتحدة، إلى تسوية عن طريق التفاوض يستطيع الجانبان التعايش معها. وهذه الحاجة ماسة جداً لاسيما وأن الاحتكاك بين القوات الكردية والقوات التابعة للحكومة المركزية في شمال العراق يواصل خلق مشاكل أمنية من الدرجة الثانية ويهدّد بإثارة نزاع أوسع، مع اكتساب المشاكل طابعاً أكثر إلحاحاً نظراً إلى الخفض الوشيك لعدد الجنود الأمريكيين.

أما في ما يتعلق بالنقطة الخلافية الأساسية الأخرى التي ظهرت في بداية النقاش حول قانون الانتخابات - استعمال آلية "اللائحة المفتوحة" التي يختار الناخبون بموجبها المرشحين بصورة مباشرة أو "اللائحة المغلقة" التي يصوّت الناخبون بموجبها للأحزاب - فقد حُسم القرار لمصلحة الخيار الأول. تُعتبر آلية اللائحة المفتوحة (التي استُعملت في انتخابات مجالس المحافظات في يناير/كانون الثاني 2009) بأنها أكثر ديمقراطية ويؤيدها العراقيون على نطاق واسع، لأن اللائحة المغلقة تتيح لقادة الأحزاب اختيار الأشخاص المحددين الذين سيُشغلون مقاعد في البرلمان. بيد أن النواب العراقيين المعرّضين لخسارة مقاعدهم في نظام اللائحة المفتوحة أظهروا، وهذا مفهوم، تردداً في دعمه. في خضم النقاش، دعم آية الله السيستاني نظام اللائحة المفتوحة (وبلغ هذا الدعم ذروته في تصريح علني له في مطلع أكتوبر/تشرين الأول)، فأصبح من الصعب جداً على أي حزب يأمل في الحصول على دعم الشيعة العراقيين معارضته.

يرمز النقاش حول قانون الانتخابات الوطنية إلى الوضع الراهن للسياسة العراقية: بطيئة وفوضوية ومقسّمة، إنما في نهاية المطاف ديمقراطية وناجحة في تحقيق الحد الأدنى المطلوب كي يمضي العراق قدماً من دون أن ينهار. لا تزال الاختبارات الكبرى - تشكيل الحكومة والانتقال السلمي للسلطة وخفض عدد الجنود الأمريكيين - تنتظر. لكن نجاح العراقيين في تجاوز الاختبار الأول هو مدعاة للتفاؤل.

سام باركر مسؤول برنامج العراق في المعهد الأميركي للسلام. الآراء التي أعرب عنها هنا لا تمثل بالضرورة آراء المعهد الذي لا يدافع عن سياسات محددة.

مصر: الجماعة تواجه تحديات قيادية إبراهيم الهضيبي

يمثل قرار الأستاذ محمد مهدي عاكف - المرشد العام للإخوان المسلمين - بالتحني عن منصبه في نهاية ولايته الأولى في يناير/كانون الثاني المقبل منعطفا هاما في مسار جماعة المعارضة الأكبر في مصر؛ لما له من تأثيرات هامة على مستقبل الإخوان. فالمرشد المقبل - ويقطع النظر عن هويته - لن يتمتع بالشرعية التاريخية التي يتمتع بها عاكف الذي انضم للجماعة في وقت مبكر، وصحب مؤسسها حسن البناء، ولا شك أن تلك الشرعية التاريخية قد أضفت على مواقف عاكف والمرشدين السابقين بعضا من الثقل الذي ساعدهم على إنهاء بعض الخلافات التنظيمية (أو تأجيلها) وكل الأسماء المرشحة لخلافته تنتمي لشريحة عمرية متقاربة، فلن يكون لأحدهم هذه الشرعية.

وأما الجهة الأخرى للتأثير فهي أن عاكف - الذي شهد عهده انفتاحا سياسيا كبيرا للجماعة، وظهرت فيه بوضوح التنوعات الفكرية الموجودة داخل التنظيم - يمتلك مهارة إدارة التنوع، وهو ما يظهر واضحا من العلاقات الشخصية التي تربطه بقيادات التيارات الفكرية من الأجيال المختلفة، وقدرته على توظيف هذه العلاقات في تقريب المسافات بينهم، وهذه القدرات الشخصية للمرشد لا تبدو متوفرة (بالقدر نفسه على الأقل) في أغلب المرشحين للمنصب، ربما باستثناء نائبه الثاني خيرت الشاطر، وفرصه شبه معدومة بسبب سجنه.

وفي غياب القيادات التاريخية لا يبقى للجماعة من سبيل للبقاء إلا عن طريق المؤسسية، فتساوي الرؤوس في المواقع القيادية يفرض وجود آلية محددة يلجأون إليها عند الخلاف حتى لا يتحول إلى صدام كان أصحاب الشرعية التاريخية قادرين على احتوائه.

ومساحة العمل التنفيذي المؤسسي في الجماعة أكبر بكثير من مساحة القرار المؤسسي والديمقراطي فيها، فالأعضاء مهتمون بإجراءات التنفيذ وضماناته أكثر من اهتمامهم بماهية القرار وكيفية اتخاذه، وذلك لأسباب منها الثقة في القيادة؛ والشرعية التاريخية التي طالما تمتعت بها هذه القيادة؛ وشعور الجماعة - بحكم ضغوط الواقع - بالحاجة إلى المؤسسية في التنفيذ (من أجل استمرار البقاء) أكثر من شعورها بالحاجة إليها في صنع القرار.

وواضح أن مأسسة الإجراءات الداخلية وعملية اتخاذ القرار في الجماعة شهدت بعض التطور في خلال ولاية عاكف، فقد جرت خلال الأعوام القليلة الماضية انتخابات في المستويات التنظيمية كافة في الجماعة. ولعل الجدل الدائر حاليا في الجماعة حول مشروعية تصعيد الدكتور عصام العريان إلى مكتب الإرشاد بعد وفاة أحد أعضائه يصب في هذا الاتجاه، فبقطع النظر عن دوافع الأطراف المتنازعة فقد دار الخلاف حول ما تمليه اللائحة الداخلية، وانصب الجدل حول تأويلاتها، وهو أمر غير مألوف في الإخوان، إذ إن الغالبية العظمى لا تعرف شيئا عن اللائحة ولا تكترت بها.

المنافسة بين الاتجاهات

من الأسئلة الهامة التي طرحتها أزمة تصعيد العريان، والتي ستطرح بقوة في المرحلة المقبلة السؤال عن مساحة التسامح الداخلي الذي ستسمح به الجماعة، فالمد السلفي في مصر، والضغط الأمني المكثف والممتد من عام 2006، يدفعان الجماعة في اتجاه أقل اعتدالا، واستمرار الظروف الحالية يغذي هذا الاتجاه. فالبنية التنظيمية للجماعة شهدت تحولات كبيرة في العقد الأخير، لعل أهمها انتقال النقل التنظيمي من الحضر إلى الريف المصري الذي شهد صعودا للتيار السلفي/الوهابي خلال العقدين الأخيرين، وهو ما يؤثر سلبا على مساحات التسامح في المجتمع المصري وفي الإخوان.

وقد وافق هذا الغلو الفكري غلوا تنظيميا هو الذي انتجه من تأثروا بأفكار سيد قطب (زيادة الرقعة الفاصلة بين التنظيم والمجتمع، وتقديم التنظيم على ما يحمله من أفكار، وتأجيل كل أنواع الحوار والنقاش، وزيادة مساحة الصدام والاستقطاب مع الدولة). وتحالف القطبية مع السلفية يدفع الجماعة في اتجاه أقل اعتدالا وأقل تسامحا،

الأمر الذي يغذيه أسلوب التجنيد والترقي في الجماعة القائم على معايير دينية إجرائية، وعلى "الانضباط التنظيمي" بمفهومه الضيق (حضور اللقاءات، تنفيذ التكاليف بأقل مناقشة) على حساب الإبداع والنقد والتقييم للفكر والتنظيم، وتغذيه المواجهة المستمرة مع النظام، التي تزيد من الهاجس التنظيمي لدى عموم الإخوان وتدفعهم لتأجيل كل النقد والتقييم. الأمر الذي يعني أنه سيدفع بوجه أقل اعتدالا إلى القيادة على حساب وجوه إصلاحية أهمها الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح.

وفي إطار التنافس بين التيارات المختلفة داخل الجماعة فإن التحدي الرئيسي المطروح على الاتجاه المحافظ يتعلق بالتسامح مع التيارات الأخرى؛ وأنصار هذا الاتجاه مختلفون حول هذه القضية، فمنهم من يدرك أن الجماعة في حاجة إلى التنوع، وأن غيابه يضر بصورتها في المجتمع، وبقدرتها على إدارة عجلة التغيير فيه، كما يؤدي لانقسامات داخلية حادة، ومنهم من ينطلق من قناعات بدور رسالي، ويدعوى الحفاظ على "ثوابت الجماعة"، ويرى في هذا التنوع تعطيلًا للجماعة، ومسببا للفتنة، فيحاول تقليص مساحته.

ويبدو تيار الإقصاء هو الأقوى في اللحظة الراهنة، ويمكن النظر إلى رفض تصعيد العريان لمكتب الإرشاد باعتباره مؤشرا على ذلك، فبالإضافة إلى البعد المؤسسي، لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذا التيار (الذي تجاوز اللوائح في مواقف سابقة) قد اجتهد في استخراج تفسير لها - يخالف ما جرى عليه العمل في حوادث مماثلة - يقول بأن هذا التصعيد غير جائز لأثريا، ثم عندما تم التصويت على تفسيرات اللائحة صوت مكتب الإرشاد (وهو ليس جهة اختصاص، فالجهة التشريعية هي مجلس الشورى) باستثناء المرشد لصالح التفسير الذي يمنع تصعيد صوت إصلاحي جديد للمكتب. هذا هو ما دفع الشيخ القرضاوي -الذي يمثل مرجعية علمية وفكرية للكثير من الإخوان- لاعتبار أن ما تقوم به القيادات خيانة للدعوة، وهو ما تسبب في المزيد من التبادلات القاسية حول الإجراءات السلمية.

انتخاب مرشد جديد

وهذا الأمر سيظل بدوره على انتخابات المرشد الجديد، الذي سينتخب غالبا على أساس موقف الأغلبية من قضيتي المؤسسية في صنع القرار، وإدارة العلاقات بين الاتجاهات المختلفة داخل الجماعة. وفي إطار الوضع الراهن فإن فرص التيار الإصلاحي تبدو منعدمة، والمرشد المقبل سينتخب بأحد أسلوبين: إما بتوافق الأطراف على شخص لا ينتمي فكريا إلى أي من المدرستين الرئيسيتين في الجماعة (كما حدث في الانتخابات السابقة)، وإن حدث ذلك سيدل على وعي بأهمية التنوع وبخطورة محاولة إغائه.

وأما الخيار الثاني فهو اختيار المرشد بالمغالبة، وسيعني أن الاتجاه الإقصائي في التيار المحافظ قد قرر "الحسم" بدون مراعاة لمخاوف الجناح الإصلاحي. وقد يكون المرشد المقبل من أعضاء التيار السلفي/القطبي (وهو احتمال ضعيف، لكون أعضاء في هذا الاتجاه يفضلون العمل داخل التنظيم بعيدا عن الواجبات السياسية والإعلامية التي يفرضها الوجود في القيادة)، وإما عن طريق اختيار مرشد قريب من هذا الاتجاه بحيث يمكن إدارة الأمور من خلاله بدون صدمات، وهو الاختيار الأكثر رجحا.

وأما الخيار الثالث فهو اختيار مرشد مؤقت يقود الجماعة إلى حين خروج قياداتها ذات الوزن الثقيل من السجن (خيرت الشاطر، محمد بشر، عبد المنعم أبو الفتوح) وهدوء الساحة السياسية (الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب بالعام 2010 وانتخابات الرئاسة بالعام 2011) ثم يعاد النظر حينها في أمر اختيار المرشد، في ظل ظروف داخلية وخارجية أفضل.

ابراهيم الهضيبي كاتب وباحث مستقل تركز كتاباته حول الحركات الإسلامية والديمقراطية وهو يسعى حاليا للحصول على شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية في المعهد العالي للدراسات الإسلامية.

مصر: المعاني السياسية للاحتجاجات العمالية
سيف نصر اوي

بينما ركزت أجهزة الإعلام خلال الأعوام الخمسة الماضية على المظاهرات في قلب القاهرة ضد توريث الحكم إلى جمال مبارك، نجل الرئيس حسني مبارك، فقد غابت عنها قصة أكبر وهي ارتفاع احتجاجات العمال الذين أصبحوا القوة السياسية الأكثر فعالية في البلد. فمنذ اضطرابات ما يزيد عن 27 ألف من عمال شركة غزل المحلة للنسيج عامي 2006 و 2007، تحولت مطالب العمالة المصرية من مجرد مطالب اقتصادية بحتة - الرواتب والعلاوات، والسلامة الصناعية - إلى مسألة سياسية تهدف إلى إعادة تعريف علاقتهم بالدولة.

على مدى نصف قرن، احتكر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي تسيطر عليه الدولة، تمثيل العمال. وجاء أقوى تهديد لهذا الاحتكار عندما دعا عمال شركة غزل المحلة للنسيج إلى حل لجنة المصنع النقابية، والتي وصفت بكونها "غير ديمقراطية وغير تمثيلية".

وأخذت الدعوات الاستقلالية دفعة إضافية بعدما أعلن نحو 37 ألفاً من موظفي الضرائب العقارية في ديسمبر/كانون الأول العام 2008 تأسيس أول نقابة مستقلة منذ العام 1957. جاء هذا الإعلان بعد مرور سنة على اعتصام الآلاف من محصلي الضرائب العقارية لمدة 11 يوماً أمام وزارة المالية في وسط القاهرة مطالبين بزيادة في رواتبهم. على الرغم من أن النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال المالية عارضت الإضراب، استجابت الحكومة في نهاية المطاف لمطالب موظفي الضرائب العقارية برفع رواتبهم ثلاثة أضعاف.

بعد هذا النجاح، بدأ العمال في العديد من القطاعات الصناعية والخدمية محاولات لإنشاء نقابات حرة خاصة بهم مستقلة عن سيطرة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للتصدي لتدهور الأوضاع الاقتصادية. وتشمل هذه المحاولات قطاعات هيئة النقل العام والبريد وإداري التعليم والمعلمين وأصحاب المعاشات وأساتذة جامعيين.

أسباب ودوافع متشابهة تفسر أكثر من 1600 احتجاج عمالي في مصر بأشكاله المختلفة من إضراب واعتصام وإيقاف للإنتاج منذ العام 2004. أولى هذه الدوافع تتعلق بخشبة قطاعات واسعة من العمال من السياسات التي أعلن عنها رئيس الوزراء أحمد نظيف منذ تشكيل حكومته الأولى في 2004 والتي رافقها شعور قطاعات متزايدة من العمال والموظفين بأنها تمثل استراتيجية متعمدة لإعادة تعريف "العقد الاجتماعي" المعمول به منذ انقلاب الضباط الأحرار العام 1952. وتدرجياً، ظهرت فئة "رجال الأعمال"، البعض منهم أعضاء في حكومة نظيف، لتحل محل "العمال والفلاحين" في خطاب الدولة الرسمي القديم. هذه السياسة، التي رافقها تزايد معدلات التضخم التي وصلت إلى 20 بالمئة في العام 2008، تزامنت أيضاً مع إجراء الانتخابات العمالية في العام 2006 والتي شهدت شطب مئات المرشحين القريبين من أحزاب المعارضة أو المستقلين، ليأتي الاتحاد العام الجديد لنقابات عمال مصر "وكانه امتداد للحزب الحاكم وحكومة رجال الأعمال" على حد تعبير كمال أبو عيطة رئيس النقابة المستقلة للضرائب العقارية.

وشكل تحييد مؤسسات الدولة السياسية والأمنية التكتيك الأبرز الذي تبنته احتجاجات العمال. صحيح أن الدولة تلجأ أحياناً إلى صنوف الترهيب التقليدية من طرد العمال أو نقلهم واعتقالهم والاعتداء عليهم، إلا أنها تسامحت إلى حد كبير مع الاحتجاجات العمالية مقارنة بالطريقة التي تحاصر بها خصومها السياسيين الآخرين كجماعة الإخوان المسلمين أو بقية الحركات العلمانية على غرار كفاية وحزب الغد. هذا التسامح النسبي ربما يكون مصدره إدراك الدولة بأن قمع العمال داخل مصانعهم قد يُسفر عن خسائر بشرية واقتصادية كبيرة .

ربما تدرك السلطات المصرية أيضاً أن القيادات العمالية ابتعدت عن الأحزاب السياسية. فعلى سبيل المثال، اتفق قادة الضرائب العقارية العام الحالي على عدم المشاركة في إضراب دعت إليه مجموعة من نشطاء الفيس بوك لإحياء الذكرى الثانية لإضراب 6 أبريل/نيسان العام 2008 في مدينة المحلة الكبرى. وخلافاً لمظاهرات كفاية وشقيقاتها التي تهتف ضد الرئيس حسني مبارك أو عناصر من نظامه، عادة ما يلجأ القائمون بالاحتجاجات العمالية إلى مناشدة مبارك نفسه التدخل لحل مشاكلهم .

اتساع المطالب الاستقلالية لقطاعات عمالية جديدة في المستقبل يبقى رهن تطورات من أبرزها كيفية تعامل الدولة مع النقابة المستقلة للضرائب العقارية. على الرغم من استلام وزيرة القوى العاملة عائشة عبد الهادي الأوراق التأسيسية لنقابة الضرائب العقارية في أبريل/نيسان الماضي، تبقى هذه النقابة المستقلة في حالة من عدم الوجود القانوني بسبب عدم اعتراف الوزارة بها، وهو اعتراف ضروري لحمايتها من تدخل الدولة ولتمكينها من فتح حساب خاص لجمع الاشتراكات.

وفي الوقت نفسه، يحاول الاتحاد العام لنقابات عمال مصر تضيق الخناق على النقابة الجديدة في مهدها. كما جاء إعلان رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر حسين مجاور في سبتمبر/أيلول عن دعوته إلى تأسيس لجنة خاصة للنظر في إنشاء اتحاد جديد لجميع موظفي وزارة المالية، بما في ذلك الضرائب العقارية. تهدف خطة مجاور إلى ضرب شرعية النقابة المستقلة للضرائب العقارية، لوجود قوانين تمنع تعدد العضوية النقابية.

أيا كان مستقبل النقابة المستقلة للضرائب العقارية، فمن المرجح أن تزداد قوة الاحتجاجات العمالية داخل مصر. إن خطط تسريع خصخصة الصناعات العامة وغياب المؤشرات المستقلة عن انخفاض البطالة والتضخم (معدلات النمو هبطت من حدود سبعة في المئة العام 2007 إلى نحو 4.5 بالمئة العام 2009)، بالإضافة إلى حالة الغموض السياسي التي تحيط بالبلاد قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية عامي 2010 و2011، تشير إلى أن غضب العمال المصريين وتنظيم الاحتجاجات لم ينتهيا بعد.

سيف نصرأوي صحفي وباحث سياسي في القاهرة، تتناول كتاباته قضايا الديمقراطية، والحركات الاجتماعية، وسياسات الهوية في مصر والعراق.

فلسطين: أين حماس في الضفة الغربية؟ عمران الرشق

ما أسباب غياب حركة حماس عن الساحة في الضفة الغربية؟ سؤال كثيرا ما يتردد بين الفلسطينيين الذين ينقسمون في محاولة الإجابة عليه بين متفهم ومشكك. جزئيا، يمكن إرجاع الأمر للضربات الأمنية التي تلقتها خلال السنوات الأخيرة، وأشدّها ضربتان، الأولى: اعتقال إسرائيل نحو ألف من كوادرها بينهم نواب في المجلس التشريعي، بعد قيامها باختطاف الجندي في جيش الاحتلال جلعاد شاليط في 25 يونيو/حزيران 2006.

أما الضربة الثانية فهي الحملة المستمرة ضدها من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية، منذ استيلاء حماس الدموي على قطاع غزة في شهر يوليو/تموز 2007، وتحدثت حماس في هذا الإطار عن ثلاثين ألف حالة استدعاء أو اعتقال أو إغلاق مؤسسات أو مصادرة أموال حتى اللحظة، منها نحو 600 معتقل لا يزالون يقعون في سجون السلطة، إلى جانب 150 مؤسسة مغلقة، في عدد يرتفع أو ينخفض يوميا تبعا للتطورات السياسية.

بيد أن المؤكد أن حماس التي حصلت على أربعمائة وأربعين ألف صوت من نحو مليون فلسطيني أدلوا بأصواتهم في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، هي أكثر من مجرد خلايا عسكرية أو مؤسسات خدمية، وإنما أيضا شبكة واسعة من الأعضاء والمناصرين المؤمنين بالنهج الأيديولوجي والسياسي الذي تتبعه الحركة، إضافة لعدد متزايد من المعارضين لاتفاقية "أوسلو" والساخطين على فساد السلطة. إن هذه الأرقام الكبيرة تعيد طرح السؤال الذي ورد في البداية، أين هي حماس في الضفة الغربية؟

تقر مصادر في حماس بتجميد الحركة لنفسها حاليا كتنظيم، تطبيقا لاستراتيجية أقرتها عام 1989 لمواجهة ما يعتبرها من أزمات، وهو الأمر الذي حصل فعلا عام 1992، عندما أبعدت إسرائيل 416 ناشطا من حماس والجهاد الإسلامي إلى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان، إثر اختطاف "حماس" لضابط حرس الحدود الإسرائيلي نسيم طوليدانو وقتله.

ووفق هذا المنطق، فإن حماس ليست على استعداد في هذه المرحلة - كما أقر أحد قادتها - لحشد أنصارها في نشاط عام، ليصبحوا بعدها عرضة للملاحقة والاعتقال من قبل سلطة رام الله وإسرائيل، فضلا عن تهديدهم في لقمة عيشهم، حيث تتحدث حماس عن فصل السلطة لـ 1200 موظف من السلك الحكومي في الضفة الغربية بسبب انتمائهم لها.

فحماس في الضفة الغربية تعي جيدا أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس لن يتردد برهة في القضاء عليها إذا بدر منها ما يزعجه، بخلاف سلفه الراحل ياسر عرفات الذي كان يتعامل مع المقاومة الإسلامية وفق اعتبارين: خوفه من أن تحوله مواجهة قوية معها إلى عميل للاحتلال في أعين أبناء شعبه، إضافة إلى استعماله لها كورقة مساومة تعزز من موقعه التفاوضي في مواجهة إسرائيل، على اعتبار أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع كبح جماحها.

لذلك وبدل المواجهة، تترك حماس الأمور في الضفة الغربية لمجراها، وهي متيقنة أن الأمور تسير بالنهاية في مصلحتها، خاصة في ظل عجز محمود عباس عن إطلاق عملية سلام جدية مع إسرائيل، وسقوط رهانه على الرئيس الأمريكي باراك أوباما في هذا المجال، بعد تراجع الأخير عن موقفه الضاغظ على تل أبيب لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي دفع الرئيس الفلسطيني الياض للإعلان مؤخرا عن رغبته في عدم الترشح لولاية ثانية في انتخابات الرئاسة الفلسطينية المقبلة، في مناورة سياسية مغزاها إما تحقيق السلام معي الآن أو ربما فقدان الفرصة للأبد.

وما ينطبق على السلطة ينسحب على حركة فتح، التي لا تشفع لها قيادتها حاليا لعمليات الاشتباك المتقطعة مع قوات الاحتلال والمستوطنين في القدس والمستوطنات والجدار الفاصل، بسبب محاولتها إدارة الصراع الميداني مع إسرائيل دون إنهاء الاتفاقيات معها، مما يلزمها عدم تصعيد وتيرة مقاومتها، إضافة إلى ارتباط اسمها - أي "فتح" - بسلطة رام الله، التي يرى كثيرون فيها كيانا فاسدا يحيا مسؤولوه في ثراء فاحش ويحتكرون الوظائف العليا والامتيازات، فيما يقاسي بقية الفلسطينيين ضنك العيش، في معدل فقر يطال أسرة من كل ثلاث أسر فلسطينية، وبطالة تتجاوز 25 بالمائة من مجموع القوى العاملة.

بالطبع، لا يمكن الجزم بعدم مشاركة أفراد من حماس في أي مواجهات، كونها حركة سرية لا يجاهر أعضاؤها بانتمائهم لها، إلا أن الأکید هو أن الفلسطينيين لا ينتظرون من هذه الحركة المقاتلة مزيدا من المظاهرات والمسيرات، بقدر ما يتوقون لعملياتها الانتحارية-الاستشهادية، التي تزيدهم الاعتداءات الإسرائيلية غير المنقطعة إيمانا بأنها الوسيلة الأنجع في مواجهة عدو يفوقهم قوة بشكل لا يحصى.

وفي هذا المجال، تبدو حماس مطمئنة إلى أن تبريرات غيابها المرتبطة بقمع السلطة وإسرائيل لها تلقى قبولا في أوساط الشارع الفلسطيني، بدليل ما تظهره استطلاعات الرأي من استمرار تصاعد شعبيتها في الضفة الغربية وانخفاضها في قطاع غزة، كون فلسطيني الضفة ينظرون إليها كرمز للمقاومة ورفض الخضوع للإملاءات الإسرائيلية والأمريكية، بخلاف فلسطيني غزة الذين اختبروا أداءها في الحكم، ووجدوه مشابها - إن لم يكن أسوأ - للسلطة الفاسدة المستبدة التي كانت زمن فتح.

وأخيرا، تدرك حماس وهي تتحني حاليا في الضفة الغربية بانتظار أن تمر العاصفة، أنها أمام عدة سيناريوهات مستقبلية، تصب في مصلحتها:

1. حل السلطة الفلسطينية أو انهيارها، وفي هذه الحالة سيكون في وسع "حماس" طرح نفسها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية التي ثبت فشلها، محاجة بصوابية نهجها الراض للتسوية منذ البداية.
2. إجراء انتخابات عامة في يناير/كانون الثاني المقبل، حسبما يريد عباس وترفض هي، وعندها سيكون في وسعها الطعن في شرعية هذه الانتخابات، على اعتبار أنها تتم دون مشاركة نصف الشعب الفلسطيني، نظرا لمقاطعتها لها، ومنعها طبعاً من الانعقاد في قطاع غزة الذي تسيطر عليه.
3. أما إجراء الانتخابات في 28/6/2010، حسبما جاء في ورقة المصالحة المصرية، فسيشكل مدة كافية أمام "حماس" لإنجاز صفقة تبادل الأسرى مع تل أبيب، وبالتالي إطلاق سراح 450 أسيرا فلسطينيا مقابل

الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وخوض الانتخابات مدعومة بإنجاز ضخم يعزز من شرعيتها كقائد للمقاومة.

4. عدم إجراء انتخابات مع بقاء السلطة، وأنداك ستستمر "حماس" بالاستفادة من تدهور الأوضاع، مع الطعن في شرعية الرئيس الفلسطيني والتأكيد على شرعية نوابها في المجلس التشريعي، مستندة إلى القانون الأساسي الفلسطيني الذي يقرر أن مدة ولاية المجلس التشريعي القائم تنتهي فقط عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري، بينما مدة رئيس السلطة هي أربع سنوات فقط.

عمران الرشق كاتب فلسطيني.

الشرق الأوسط: ما بعد الفكر الجهادي و حتمية التحول الديمقراطي عمر عاشور

نشر المقدم عبود الزمر - ضابط المخابرات الحربية السابق الذي صار قيادياً في الحركة الجهادية المصرية - كتاباً بعنوان "البديل الثالث: ما بين الاستبداد والاستسلام" في أغسطس/آب 2009. و الكتاب يحلل الأسباب التي أدت إلى انتهاج السلوك الراديكالي العنيف للجماعات الجهادية، وكذلك يصف سبل إنهاء العنف السياسي في البلاد ذات الأغلبية المسلمة. بالإضافة لذلك يؤكد الزمر على ضرورة المشاركة في الانتخابات و التحالف السياسي مع المخالف في الأيديولوجية.

الكتاب حلقة من سلسلة تطورات يمكن تسميتها بالموجة الثانية للديرايدكالية الإسلامية الحديثة (التحول من السلوك العنيف والأيديولوجية الداعمة له إلى اللاعنف سلوكاً و فكراً و تنظيمياً). بدأت الموجة الأولى لهذه التحولات قيادة جماعة "الإخوان المسلمين" بتأليفها كتاب "دعاه لا قضاة" في عام 1969، وذلك أثناء محاولة هذه القيادة لإنهاء السلوك العنيف والفكر التكفيري داخل صفوف تنظيمها. "الجماعة الإسلامية" المصرية بدأت الموجة الثانية للديرايدكالية في صيف 1997. ومؤخراً أنتجت قيادة "الجماعة" أكثر من 25 مؤلفاً بهدف سحب بساط الشرعية من تحت أقدام المواجهات المسلحة مع الدولة. توالى المراجعات الفكرية بعد ذلك، فتراجعت تنظيمات كاملة عن الفكر الجهادي مثل "الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا أو فصائل كبيرة داخل تنظيمات عنيفة كحالة جماعة "الجهاد" المصرية.

تحتوي كتب المراجعات - أو أدبيات الديرايدكالية الأيديولوجية - على نقدٍ ونفيٍ لشرعية العنف السياسي أو ما يسمى "فقه العنف" (الآراء الفقهية والأيديولوجية التي تؤيد و تُشرعن المواجهة المسلحة مع أنظمة الحكم) في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة على وجه الخصوص. معظم الأدلة الفقهية والأيديولوجية والعقلانية المقدمة في كتب المراجعات ليست بجديدة. فكما يذكر أحد القادة السابقين للجناح العسكري التابع للجماعة الإسلامية المصرية: "اختلف الأمر عندما سمعنا الأدلة [الفقهية] مباشرة من الشيوخ [قادة "الجماعة"]... سمعنا هذا الكلام من قبل من السلفيين ومن الأزهر، ولكننا رفضناه... قبلنا الأدلة من الشيوخ لأننا نعرفهم ونعرف تاريخهم".

المراجعات الفكرية للجهاديين السابقين - وتشمل أكثر من ثلاثين كتاباً - تنتقد أركان الفكر الجهادي، والتي يمكن تلخيصها في ثماني مسائل فقهية وفلسفية كبيرة وهي الحاكمية، والردة، والقتال لأجل الدولة الإسلامية، وجهاد الدفع، وأحكام الديار، وحتمية المواجهة المسلحة، واستحالة التغيير بغير قتال، ومسألة "الصليبيين الجدد".

ولأجل تفكيك خلاصات الفكر الجهادي في المسائل المذكورة آنفاً احتوت أدبيات "ما بعد الجهادية" على تغيير جذري في طرق الاستدلال الفقهي، إذ إن معظم الأفكار الجهادية تستند إلى قاعدة أن القراءة الحرفية للنص الشرعي تغلو فوق أية مصلحة مادية أو أية حسابات عقلانية. بعبارة أخرى "النص فوق المصلحة"، والمؤمنون عليهم اتباع الأوامر الشرعية حرفياً وترك النتائج المترتبة على ذلك لله وحده. غالباً ما تؤدي هذه القاعدة إلى مواجهات مسلحة بين قوى غير متكافئة غالباً ما يكون الجهاديون هم الطرف الأضعف فيها.

أما في أدبيات "ما بعد الجهادية" فهناك قاعدة جامعة لكل الاستدلالات فيها، و هي أن المصلحة هي التي تحدد تفسير النص الشرعي. فإذا أدت المواجهة المسلحة - أو أي سلوك آخر - إلى نتائج سلبية فيجب تحريمها والكف عن ممارستها. بعبارة أخرى ما يجمع هذه الأدبيات هو "البرجماتية الثيولوجية": برجماتية مُشرَعنة فقهيًا، وهي تتدرج تحت عدة مسميات منها "فقه المصالح والمفاسد" و"فقه المقاصد" و"فقه الأولويات" وغيرها. هذه الطرق في الاستدلال والفتاوى المترتبة عليها ليست جديدة على الفقه السياسي السني، وبعضها يعود إلى أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن ميلادي، بعد سلسلة من الثورات و المواجهات الفاشلة مع الأمويين أدت إلى سفك الكثير من دماء المسلمين ولم تستثن حتى حفيد النبي.

كتاب الزمر الأخير كان واحداً من أدبيات "ما بعد الجهادية" التي تعرضت إلى مسألة التعددية والمشاركة السياسية بصورة مباشرة. وفي هذا الموضوع خصوصاً تتضارب رسائل الجهاديين السابقين - أحياناً من نفس التنظيم. فمثلاً ينصح منظر "الجماعة الإسلامية" - ناجح إبراهيم - الإسلاميين بالابتعاد عن السياسة و التركيز على "الدعوة". أما رئيس مجلس شورى "الجماعة" - كرم زهدي - فقد أعلن من قبل أن رفض "الجماعة" الحالي لمسألة الانتخابات سيُنظر فيه و قد يتغير إذا كانت هناك مصلحة للجماعة. رسائل "المقاتلة" للبيبة الجديدة وبعض مراجعات الشيوخ السعوديين ليست بأقل تضارباً وغموضاً. وربما يعود هذا الغموض والتضارب في تناول مسألة الديمقراطية إلى خشية رد فعل الأنظمة السلطوية.

و في كل الأحوال تبرهن هذه التطورات الفكرية على أنه بالرغم من استمرارية أفكار وعنف الجهاديين، إلا أن حقبة "ما بعد الجهادية" قد بدأت، ومثل الفكر الجهادي "ما بعد الجهادية" لها سمات و أنماط تميزها. فعلى المستوى الأيديولوجي يسحب هذا الفكر الشرعية من العنف السياسي (إلا من الدولة) و يتبنى بقوة البرجماتية المشرعة فقهيًا. أما على المستوى السلوكي فاننقاد الإسلاميين الذين ما زالوا يمارسون العنف السياسي هو سمة أخرى من سمات هذا الفكر. وعلى المستوى التنظيمي، حل الأجنحة المسلحة و الوحدات السرية لتلك التنظيمات هو سمة ثالثة ل"ما بعد الجهادية".

وبينما معظم ما كُتب في أدبيات الديراديكالية و ما بعد الجهادية لا يتبنى موقفاً واضحاً من قضية الديمقراطية، إلا أن قبول "الأخر" و الاعتدال في الخطاب والسلوك و المشاركة الانتخابية ربما تكون الخيارات الوحيدة لهذه التيارات إذا أرادت الحفاظ على طبيعتها السياسية. بعبارة أخرى إذا كانت "الجهادية" قد تبنت حتمية المواجهة، فربما تتبنى "ما بعد الجهادية" حتمية الديمقراطية.

عمر عاشور أستاذ محاضر في العلوم السياسية في جامعة إكستر البريطانية، و مؤلف كتاب "ديراديكالية الجهاديين: تحولات الجماعات الإسلامية المسلحة".

المغرب: في انتظار قانون صحافة جديد في عصر الإعلام المستقل عزيز الدواي

كان الصيف الماضي محمواً بالنسبة إلى الصحافة المستقلة في المغرب. ففي أواخر يوليو/تموز 2009، فرض حكم قضائي على ثلاث صحف مستقلة دفع غرامات طائلة بتهمة التشهير بزعيم أجنبي هو الرئيس الليبي معمر القذافي. وفي اليوم الذي تلى صدور الحكم، وفي خطوة تضامنية غير مسبوقة، نشرت غالبية الصحف في البلاد افتتاحيات بيضاء. وفي أغسطس/آب، صادرت الحكومة عدداً من المجلة الأسبوعية المستقلة "نيشان" لنشرها استطلاع رأي حول نسب التأييد للملك محمد السادس، بينما كان يحتفل بالذكرى العاشرة لتسلمه العرش. ناهيك عن عرض الغسيل الصحافي القذر على الملأ، حيث راح المرسلون والمحرون السابقون في صحيفة "لو جورنال" يتقادفون علناً التعليقات اللاذعة والاتهامات حول علاقاتهم مع العائلة المالكة (بما في ذلك مزاعم عن قيام ابن عم الملك، الأمير مولاي هشام، بدفع مكافآت لبعض الصحفيين).

بالنسبة إلى الصحافيين المغاربة، ترمز أحداث الصيف الصعبة إلى الأزمة التي تهدد النذر اليسير من الحرية والاستقلالية الذي استطاعوا الحصول عليه. وقد سلطت هذه الأحداث الضوء بشكل أساسي على الحاجة إلى إصلاح قوانين الصحافة في البلاد. والنقابة الوطنية للصحافة المغربية هي في مقدمة المطالبين بالإصلاح منذ

إقرار قانون الصحافة الحالي لعام 2002. فما هي إذا العقبات التي لاتزال تمنع إصدار مدوّنة قانونية جديدة من شأنها أن تحمي حرية الصحافة واستقلاليتها؟
في العقد المنصرم، ازدادت الصحافة المغربية المشاكسة التي تضم جيلا جديدا من الصحفيين المستقلين، تأثيراً وشعبية، على الرغم من بعض الإشارات المتضاربة من البلاط الملكي. كما أصبحت أكثر انتقاداً وتطرقاً إلى مواضيع كانت تُعتبر قبل سنوات قليلة من المحرّمات على الصحفيين المغاربة. لقد كانت تغطية مواضيع مثل صحة الملك والشؤون الخاصة بالعائلة المالكة وضحايا القمع السياسي غير واردة خلال حكم والد الملك محمد السادس.

المؤشر الأول عن حدوث تحوّل إيجابي في حظوظ الصحافة المغربية أصبح واضحاً للعيان بعد إقرار قانون صحافة جديد سنة 2002، الذي يضمن نذراً يسيراً من الحرية. لكن القانون النهائي جاء حافلاً بالكثير من الثغرات القانونية كما أن لغته مبهمه عمداً، متيحة بذلك المجال أمام استعمال قوانين التشهير والقذف والذم لفرض قيود على المنشورات النقدية والمستقلة وإسكاتها. وقد جلب مراسلون من المجلة الأسبوعية "المشعل" وصحيفة "الجريدة الأولى" إلى المحكمة ووُجّهت إليهم اتهامات بـ"تعمّد نشر معلومات مغلوطة" بعدما شككوا في مقالاتهم بالبيان الرسمي الصادر عن القصر الملكي حول الحالة الصحية للملك في سبتمبر/أيلول الماضي. ولا زال على الصحيفة الشعبوية "المساء" دفع غرامة قدرها ستة ملايين درهم (790000 دولار) فرضتها عليها المحكمة في قضية قذف واذم. ووُجّهت الحكومة اتهامات إلى صحيفة "أخبار اليوم" بـ"إهانة العائلة المالكة" نظراً لنشرها رسماً كاريكاتورياً لحفل زفاف ملكي. وقد أغلقت الحكومة الصحيفة إلى أجل غير مسمّى في انتهاك سافر للمادة 77 من قانون الصحافة الحالي التي تجيز للحكومة حظر عدد واحد فقط من أي دورية في حال اعتُبرت بأنها قللت من احترام العائلة المالكة.

إزاء هذه القضايا، نشطت الدعوات الرامية إلى إصلاح قوانين الصحافة المُطبّقة حالياً، وحشدت دعماً من الصحفيين المحليين كما من منظمات صحافية إقليمية ودولية. وقد دعت النقابة الوطنية للصحافة المغربية في تقريرها السنوي إلى نزع طابع الجريمة عن الجنايات الصحافية وجعل الغرامات المفروضة على الصحافة متكافئة مع الضرر. فضلاً عن ذلك، يجب أن تضمن قوانين الصحافة في المستقبل، كما تطالب النقابة، الولوج الحر للصحفيين إلى المعلومات، وهو شرط مسبق لجمع الأنباء. وقد كرّرت منظمات صحافية أخرى مطالب مماثلة، وصنّفت المغرب بين البلدان التي "تعود قوانين الصحافة لديها إلى حقبة أخرى"، وتترجح بين القمع والتحرر، كما لاحظت منظمة "مراسلون بلا حدود" عام 2008.

في حين أن الحكومة تقطع منذ وقت طويل وعوداً بمعالجة هذه الثغرات القانونية، لكن يبدو أن إقرار قانون جديد للصحافة مُعتَر، ما يهدّد المنشورات المستقلة التي تعاني أصلاً من الضعف. وتحصل الحكومة في مطابقتها هذه على مساعدة غير متوقعة من الخلافات والاحتكاكات داخل الصحافة المستقلة. ويقتضي إقرار قانون جديد للصحافة جسماً صحافياً موحداً حول أجندة إصلاحية. لكن الصراعات الداخلية والخلافات التافهة تقامت مؤخراً في صفوف الصحفيين المستقلين. وإذا ما تواصل استخدام الخلافات الصحافية المشروعة لتصفية حسابات شخصية، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تداعي الجهود الإصلاحية، بل حتى أفول الصحافة المستقلة برمتها. والأسوأ من ذلك هو أن الخلافات والاحتكاكات الشخصية تُفقد المهنة مصداقيتها في نظر الرأي العام المغربي.

عزيز الدواي أستاذ مساعد في مادة التواصل في معهد التكنولوجيا في جامعة أونتاريو في كندا. سوف يصدر مقاله الأخير عن أخلاقيات الإعلام العربي في العدد المقبل من Journal of Internal Communication

أخبار

لبنان: تعيين حكومة جديدة

وافقت الأطراف السياسية في لبنان على حكومة ائتلافية في الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني، بعد نحو خمسة أشهر من المفاوضات عقب انتخابات يونيو/حزيران التي أسفرت عن فوز فريق 14 مارس/آذار. يرأس سعد الحريري الحكومة الجديدة، ويشغل ائتلافه 15 من المقاعد الوزارية الثلاثين بينها وزارة المال ووزارة التربية ووزارة

الاقتصاد ووزارة العدل. ويشغل فريق 8 مارس/آذار بقيادة حزب الله عشرة مقاعد بينها وزارة الخارجية ووزارة الطاقة ووزارة التنمية الإدارية. وقد اختار الرئيس سليمان الوزراء الخمسة المتبقين وبينهم وزيراً الداخلية والدفاع. اضغظ هنا للاطلاع على التشكيلة الحكومية الكاملة. يشار إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية، سليم الصايغ، الذي ينتمي إلى حزب الكتائب قاطع جلسة الحكومة الأولى، مما أثار تكهنات بأن حزبه غير راضٍ عن الحقيقة التي أسندت إليه وقد يهدد بالانسحاب من الحكومة. اضغظ هنا للمزيد.

فلسطين: التباس انتخابي؛ إرجاء اتفاق المصالحة

أدى إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني أنه لن يترشح لولاية ثانية، إلى اندلاع تظاهرات نظمتها حركة فتح تأييداً لبقائه في السلطة. وقد تعرض عباس مؤخراً لانتقادات حادة من الفلسطينيين بعدما أيد في البداية إرجاء النظر في تقرير غولدستون الذي وُضع بطلب من الأمم المتحدة ونطرق إلى احتمال أن تكون قد ارتكبت جرائم حرب خلال حرب غزة في 2008-2009. اضغظ هنا للمزيد. وجاء إعلان عباس ليقوّض أكثر فأكثر فرص إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمعة في 24 يناير/كانون الثاني 2010؛ وقد لفت المراقبون إلى أن لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية لم تفتح التسجيل أمام الناخبين في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني كما هو منصوص عليه في القانون من أجل إجراء الانتخابات في موعدها. أرجأت مصر توقيع مسودة اتفاق مصالحة بين حركتي فتح وحماس في 16 أكتوبر/تشرين الأول. وقد أفادت معلومات أن حماس اعترضت على بعض الجوانب في الاتفاق المقترح لتقاسم السلطة، لكنها بررت رفضها توقيع الاتفاق بالإشارة إلى خلافات مع الرئيس عباس حول التعاطي مع تقرير غولدستون. اضغظ هنا لمزيد من التفاصيل.

الكويت: رئيس الوزراء تحت المجهر

ناشد معارضون في مجلس النواب (بينهم إسلاميون وأعضاء في الكتلة القومية وبعض الليبراليين) في 11 نوفمبر/تشرين الثاني رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الصباح التّحّي من منصبه على خلفية اتهامه بالتورط في الفساد السياسي والرشاوى. وموضوع الجدل هو مبلغ 700000 دولار أمريكي دُفع إلى نائب سابق، ويقول الشيخ ناصر إنها مساهمة خيرية دفعها من أمواله الخاصة. غالباً ما هاجم مجلس الأمة الكويتي رئيس الوزراء، مما تسبّب بأزمات متكررة مع القصر الملكي وأدى مراراً إلى حل مجلس الأمة وإجراء انتخابات مبكرة. اضغظ هنا للمزيد.

السعودية: التمرد الحوثي؛ العفو عن صحافية

بدأت القوات السعودية شن هجمات جوية على المتمردين الحوثيين الذين تسللوا عبر الحدود السعودية في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني. يشار إلى أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تدعم الهجمات الجوية السعودية ضد المتمردين الحوثيين؛ وقد تعهّد مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية، الأمير خالد بن سلطان بن عبد العزيز، بمواصلة الغارات حتى يتراجع المتمرّدون إلى أراضيهم. اضغظ هنا لمزيد من المعلومات.

حُكِم على الصحافية السعودية روزانا اليامي بستين جلدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول على خلفية قضية مرفوعة ضد برنامج "أحمر بالخط العريض" الذي تعرضه شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال "إل بي سي". وقد أصدر الملك عبدالله عفواً عنها في 26 أكتوبر/تشرين الأول قضى بإلغاء الحكم بالجلد. وتتعلق القضية التي بدأت المحكمة النظر فيها في يوليو/تموز 2009، بمقابلة مع رجل سعودي ناقش فيها مسائل جنسية. عقب بث الحلقة، أغلقت السلطات السعودية مكاتب المؤسسة اللبنانية للإرسال في المملكة وألقت القبض على الرجل الذي أجريت معه المقابلة؛ وقد حُكِم عليه بالسجن خمس سنوات وبألف جلدة. اضغظ هنا للمزيد.

مصر: منع زعيم معارض من السفر

رفض النائب العام المصري في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني السماح لأيمن نور، رئيس حزب الغد المعارض، بالسفر إلى الولايات المتحدة. وكانت الرحلة ستشمل لقاءات مع منظمات حكومية وغير حكومية وممثلين عنها في نيويورك وواشنطن. يشار إلى أنه تم الإفراج عن نور في فبراير/شباط 2009 بعد تمضيته أربعة أعوام في

السجن عقب إدانته بتهمة التزوير بعيد ترشّحه للانتخابات الرئاسية عام 2005 ضد الرئيس حسني مبارك. اضغظ هنا لمزيد من المعلومات.

العراق: إرجاء الانتخابات؛ الحكومة الكردية الجديدة تقسم اليمين

أعلنت اللجنة الانتخابية في العراق في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني تغيير موعد الانتخابات النيابية في البلاد من 16 إلى 21 يناير/كانون الثاني. ووافق البرلمان في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني على قانون انتخابي نهائي تضمّن تسوية لمسألة كركوك الخلافية. اضغظ هنا للاطلاع على تفاصيل عن القانون الانتخابي الجديد.

أقسمت الحكومة الكردية الجديدة برئاسة برهام صالح اليمين في 28 أكتوبر/تشرين الأول. وقد جرى خفض عدد الوزراء إلى 19 بعدما كان 42 في الحكومة السابقة؛ ويشغل الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم والاتحاد الوطني الكردستاني 14 من الوزارات التسع عشرة وبينها وزارة الداخلية ووزارة المال ووزارة النفط ووزارة الموارد الطبيعية. ووُزعت الحقائق الوزارية الخمس المتبقية على الحركة الإسلامية في كردستان وحزب المجتمع وممثلين عن الأقليات التركمانية والمسيحية. اضغظ هنا للمزيد.

السودان: عرقلة تسجيل الناخبين؛ استراتيجية أمريكية جديدة

بدأ تسجيل الناخبين في الأول من نوفمبر/تشرين الثاني استعداداً للانتخابات التشريعية والرئاسية في أبريل/نيسان 2010. يشار إلى أن الانتخابات، وهي بند أساسي في اتفاق السلام الذي وُقّع عام 2005 ووضع حداً للحرب الأهلية، كانت مقرّرة في يوليو/تموز 2009. وقد سمحت لجنة الانتخابات الوطنية السودانية لمراقبين دوليين بمراقبة تسجيل الناخبين. بيد أن مركز كارتر أصدر بياناً أشار فيه إلى وضع عراقيل أمام تسجيل الناخبين بما في ذلك عن طريق المضايقة والترهيب.

أطلق البيت الأبيض استراتيجية جديدة حول السودان في 19 أكتوبر/تشرين الأول تسعى إلى إنهاء النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان والحد من تورط السودان في الإرهاب. وفقاً لدبلوماسيين أمريكيين، تقوم الاستراتيجية الجديدة على مزيج من الحوافز والخطوات العقابية من أجل تشجيع الحكومة السودانية على التجاوب. اضغظ هنا للمزيد.

الإمارات العربية المتحدة: إعادة تعيين الرئيس

أعاد المجلس الأعلى للاتحاد في الإمارات العربية المتحدة تعيين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيساً لولاية ثانية تمتد خمس سنوات، في الرابع من نوفمبر/تشرين الثاني. يشار إلى أن الرئيس البالغ من العمر 64 عاماً عيّن لأول مرة عام 2004. اضغظ هنا لمزيد من التفاصيل.

تونس: الانتخابات الرئاسية والتشريعية

أعيد انتخاب الرئيس زين العابدين بن علي للمرة الخامسة على التوالي لولاية تستمر خمس سنوات، وذلك بنسبة 89.6 في المائة من التصويت الشعبي في 25 أكتوبر/تشرين الأول. وحل أمين عام حزب الوحدة الشعبية، محمد بوشيحة، في المرتبة الثانية مع 5 في المائة من الأصوات، يليه زعيم الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، أحمد الأينوبلي، مع 3.8 في المائة من الأصوات، وأمين عام حركة التجديد أحمد إبراهيم مع 1.57 في المائة من الأصوات. وأفادت التقارير أن نسبة الاقتراع بلغت 85 في المائة. يشار إلى أن بن علي فاز بالانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2004 بـ 94 في المائة من الأصوات بحسب التقارير. وفي الانتخابات التشريعية، فاز التجمع الدستوري الديمقراطي الذي يتزعمه بن علي بـ 161 من أصل 214 مقعداً، وحصلت التيارات المعارضة على المقاعد الـ 53 المتبقية. اضغظ هنا للمزيد.

ليبيا: الإفراج عن إسلاميين

أفرت السلطات الليبية عن 82 سجيناً إسلامياً على صلة بتنظيم القاعدة والجماعة الإسلامية المقاتلة ومنظمات جهادية أخرى، في 15 أكتوبر/تشرين الأول في سياق حوار يجري حالياً بين الحكومة والإسلاميين. أعلنت منظمة

حقوق الإنسان التي يرأسها سيف الإسلام القذافي عن قرار إخلاء السبيل؛ وتفيد المعلومات أن الأخير سوف يتسلم قريباً منصباً في الحكومة. اضغط هنا للمزيد من المعلومات.

أحداث سياسية مقبلة

- العراق: انتخابات برلمانية، 21 يناير/كانون الثاني 2010
- فلسطين: انتخابات رئاسية وبرلمانية، 24 يناير/كانون الثاني 2010

آراء من الإعلام الأمريكي

- ينصح توماس فريدمان إدارة اوباما بالانسحاب من مباحثات السلام بين إسرائيل وفلسطين وذلك لأنها تلحق الضرر بمصداقية الإدارة. يؤكد الكاتب في المقالة التي نشرتها صحيفة النيويورك تايمز بتاريخ 8 نوفمبر/ تشرين الثاني، أنه لم يبقَ لمباحثات السلام بين إسرائيل وفلسطين أي من معالم الدبلوماسية بل أصبحت مجرد شكليات حيث إن كلا الطرفين فقدوا الأمل في تحقيق السلام. وفي غياب جدية والتزام الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، من الأفضل أن تركز الولايات المتحدة جهودها على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.
- يؤكد الكاتب نجم عابد الجبوري أن الانشقاقات السياسية في العراق مسؤولة جزئياً عن التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي شهدتها بغداد في 26 تشرين الأول/أكتوبر. ويضيف الكاتب في المقالة التي نشرتها جريدة النيويورك تايمز في 28 تشرين الأول/أكتوبر أن هدف هذه الهجمات هو تقويض رئيس الوزراء المالكي قبل الانتخابات المقبلة بالتركيز على الانقسامات وصراعات العرقية الطائفية. ويدعو الكاتب الى إزالة الضباط الرفيعي المستوى في وزارتي الدفاع والداخلية الذين هم أكثر ولاء لأحزابهم السياسية بدلاً من العراق، وتنويع قوات الشرطة وبذل المزيد من الجهد لتوظيف أعضاء أبناء العراق في القوات الأمنية والمقاطعات والحكومات الوطنية.
- يؤكد ديفد إكنايشوس في مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر أن الشعب العراقي قد خطا خطوات كبيرة لتحقيق هدوء وسلم نسبيين في بغداد على الرغم من التفجيرات التي شهدتها وزارة العدل مؤخراً. وقد أكد الكاتب أن بغداد أبدت مرونة وقوة في يوم شبابه الرعب، فالشعب العراقي هو في الأساس على ثقة في مستقبله الاجتماعي والسياسي.

اقرأ:

تشمل المنشورات الصادرة حديثاً عن العراق:

- "مستقبل الحروب الوقائية: حالة العراق" (بالإنجليزية)، بقلم أوندر باكيرجيوجلو (شيرد وورلد كوارترلي، المجلد 30، العدد 7، أكتوبر/تشرين الأول 2009، 1297-1316).
- "رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس الأمريكي أوباما وتفجيرات بغداد" (بالإنجليزية)، بقلم كينيث إم بولاك (معهد بروكينغز، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "الاقتصاد العراقي بحاجة إلى أكثر من الأمن" (بالإنجليزية)، بقلم راج إم دوساي (معهد بروكينغز، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009).

- "العراق: خلق شراكة استراتيجية" (بالإنجليزية)، بقلم أنطوني إيتش كوردسمان وإيلينا دربي وآدم موسنر (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "العراق: الأمن وتحديات النصر الدائم" (بالإنجليزية)، بقلم أنطوني إيتش كوردسمان (مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "واقع العراق الجديد: تأثير النزاع على الأقليات واللاجئين والنازحين داخلياً" (بالإنجليزية)، بقلم إيلينا ماكغوفرن ومات إيسون وبريان كارتر (مركز هنري إل ستيمسون ومركز الابتكار الدولي للحاكمة، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "واقع العراق الجديد: توفير الأمن ووضع أجندة الأمن القومي" (بالإنجليزية)، بقلم إيلينا ماكغوفرن (مركز هنري إل ستيمسون ومركز الابتكار الدولي للحاكمة، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2009).

من الإصدارات عن التنمية الاقتصادية:

- "مال من أجل لا شيء؟ التعويضات في التجارة الدفاعية بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" (بالإنجليزية)، بقلم شاننا مارشال (إنترناشونال جورنال أوف ميديل إيست ستاديز، المجلد 41، العدد 4، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 551-553).
- "الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي" (بالعربية)، بقلم عاطف سليمان (مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر/تشرين الأول 2009).

تشمل المنشورات عن السياسات الأمريكية:

- "أفغانستان والعراق: آفاق حول الاستراتيجية الأمريكية" (بالإنجليزية)، بقلم بيث إيلين كول (معهد الولايات المتحدة للسلام، أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "فرصة حقبة أوباما: هل يستطيع المجتمع المدني أن يساعد على ردم الهوة بين الولايات المتحدة وعالم إسلامي متنوع؟" (بالإنجليزية)، بقلم هادي عمرو (معهد بروكينغز، مركز بروكينغز في الدوحة، نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

من الإصدارات الحديثة عن دول الخليج:

- "تحسين الأوضاع المالية في إصلاح القطاع التربوي في قطر" (بالإنجليزية)، بقلم كاساندرام غوارينو ونيثوس غالاما ولؤي كونستانت وغابرييلا غونزاليس وجيفري سي تانر وتشارلز غولدمان. (راند كوربوريشن، أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "اليمن ومجلس التعاون الخليجي: آفاق العضوية" (بالإنجليزية)، بقلم رونان ماكغي (مركز هنري إل ستيمسون، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "المملكة: السعودية وتحدي القرن الحادي والعشرين" (بالإنجليزية)، تحرير جوشوا كرايز ومارك هوبار (مطبعة جامعة كولومبيا، أكتوبر/تشرين الأول 2009).

تشمل المنشورات عن مصر:

- "مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي ومستقبل مصر" (بالإنجليزية)، بقلم محمد عبد الباقي وديفيد شينكر (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المرصد السياسي 1595، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "الصراع على السلطة الدستورية؛ القانون والسياسة والتنمية الاقتصادية في مصر" (بالإنجليزية)، بقلم تامر مصطفى (مطبعة جامعة كامبريدج، نوفمبر/تشرين الثاني 2009).

من المقالات الصادرة حديثاً عن فلسطين:

- "فلسطين: الإنقاذ فتح" (مجموعة الازمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 91، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 12).
- "حماس في القتال: الأداء العسكري لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية" (بالإنجليزية)، بقلم يورام كوهين وجيفري وايت (معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، المجرى السياسي 97، أكتوبر/تشرين الأول 2009).
- "المشهد الفلسطيني الحالي: تصويب الأولويات الوطنية" (بالإنجليزية)، بقلم هاني المصري (مبادرة الإصلاح العربي، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009).

تشمل الإصدارات الحديثة عن سوريا:

- "حقوق الإنسان في سوريا: حال الطوارئ التي لا تنتهي" (بالإنجليزية)، بقلم دينا حداد (إنترناشونال جورنال أوف ميديل إيست ستاديز، المجلد 41، العدد 4، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 545-547).
- "حدود 'الترفيغ السلطوي' في سوريا: الرعاية الاجتماعية الخاصة والمؤسسات الخيرية وصعود الحركة الزيدية" (بالإنجليزية)، بقلم توماس بييريه وكجيتيل سلفيك (إنترناشونال جورنال أوف ميديل إيست ستاديز، المجلد 41، العدد 4، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 595-614).
- "لا تزعجوا الكلاب النائمة": حول العجز وحالات أخرى غير سوية في المنطقة المثلثة الحدود بين سوريا ولبنان وإسرائيل" (بالإنجليزية)، بقلم أشير كوفمان (دي ميديل إيست جورنال، المجلد 63، العدد 4، خريف 2009، 539-560).
- "الإخوان المسلمون السوريون والعلاقة السورية-الإيرانية" (بالإنجليزية)، بقلم إيفيت تلهامي (دي ميديل إيست جورنال، المجلد 63، العدد 4، خريف 2009، 561-580).
- "سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل" (بالعربية)، بقلم عقيل سعيد محفوظ (مركز الوحدة العربية، أكتوبر/تشرين الأول 2009).

من المنشورات الأخرى عن الإصلاح:

- "تصليح النوافذ المكسورة: إصلاح القطاع الأمني في فلسطين ولبنان واليمن" (بالإنجليزية)، بقلم يزيد صايغ (مركز كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر/تشرين الأول 2009).
 - "تونس عشية الانتخابات الرئاسية والنيابية: تنظيم ديمقراطية شكلية" (بالإنجليزية)، بقلم رشيد خشانة (مبادرة الإصلاح العربي، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2009).
 - يتطرق عدد أكتوبر/تشرين الأول من مجلة *المستقبل العربي* الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، إلى الدين والعروبة، والتطورات السياسية في الكويت والسعودية، وعدم الاستقرار في العراق.
 - يتضمن عدد الخريف من *المجلة العربية للعلوم السياسية* الصادرة عن الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، مقالات عن الإخفاقات الأمريكية في العراق والسياسة الروسية حيال العراق وانكفاء مجموعات المعارضة اليسارية في العالم العربي.
 - يتضمن عدد أكتوبر/تشرين الأول من مجلة *آراء* الصادرة عن مركز الخليج للأبحاث مقالات حول التحديات الأمنية في اليمن والاحتلال في العراق.
- تذكير: لن تصدر نشرة الإصلاح العربي في ديسمبر/كانون الأول. سوف ينشر العدد القادم في شهر يناير/كانون الثاني 2010، وسيضم تغطية خاصة للانتخابات العراقية.

للاطلاع على العدد في موقعه الإلكتروني:

<http://www.carnegieendowment.org/arb/?lang=ar>